الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ١ مارس ٢٠٠٥

كرامي : تحميل المسؤوليات منتهى الظلم والتجني وتعطيل الحياة السياسية يهدف للوصول الى الفراغ

■ تلا الرئيس عمر كرامي بيان الحكومة فقال: «إن يد الغدر والجريمة، التي اغتالت دولة المغفور له الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، أصابت لبنان والعرب بفاجعة كبرى، واصابت مسيرتنا الوطنية بنكسة لا تضاهيها خطورة، إلا بشاعة الفتنة والفوضى التي ذاق اللبنانيون مرّها والتي تريد يد الغدر والجريمة أن تعيدنا الى دائرتها».

وأكد أنه «منذ لحظة ارتكاب الجريمة، عبّرنا عن المنا العميق، واستنكارنا الشديد، وبادرنا أمام هول الفاجعة، الى التصرف بما يمليه الواجب والضمير والعاطفة والوطنية والمسؤولية. واجتماع مجلسكم الكريم اليوم بمبادرة دولة رئيس المجلس، وبتجاوب الحكومة السريع والسهل من حيث الاصول القانونية والنظامية التي تمهل الحكومة خمسة عشر يوماً لاتخاذ موقف أو إبداء رأي، خير دليل على صدق نيات الحكومة بالتعامل الجاد والصادق، مع هذه الفاجعة الكبيرة». وأضاف: «من حيث الواجب، والاستشعار بالخطر الكبير الناجم عن عملية الاغتيال المشؤومة واستهدافاتها الخطيرة، بادرت الحكومة الى عقد مجلس الدفاع الأعلى بصورة فورية، لتدارك الانعكاسات الأمنية المحتملة كما بادرت الى عقد جلسة استثنائية فورية لمجلس الوزراء دانت فيها الجريمة النكراء أشد إدانة، وقررت إقامة مأتم رسمي وطني مهيب يليق بالراحل الكبير، واعلنت الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام».

وأشار الى «ان السلطة القضائية باشرت فوراً الى التحقيق، وضبط الوقائع، سعياً لكشف الجناة، بأسرع ما أمكن، لاتخاذ التدابير القانونية والقضائية المطلوبة، من انتقال الى مسرح الجريمة وإجراء الكشف الحسي، وتسطير الاستنابات القضائية اللازمة لكافة الأجهزة الأمنية بصفتها ضابطة عدلية، وتعيين خبراء المتفجرات وفحوصات الحمض النووي واستماع الشهود وضبط أمانة الموجودات والتحفظ عليها». وأضاف: «غير ان الغرضيات السياسية التي بادرت الى استغلال الجريمة، عطلت إمكان القيام بواجب الاحتضان الرسمي لمأتم الراحل الكبير، كما ان احتراما لحرمة الموت، ألزمنا بحدود التصرف الرسمي الذي أملته رغبة عائلة الفقيد، فكان أن اقتصر العمل الرسمي على تأمين أمن الجنازة الشعبية وأمن المشاركين فيها».

ولفت كرامي الى انه من حيث العاطفة، «فقد عبرنا عن المنا الكبير الصادق لفقدان الراحل الكبير وتقدمنا من زوجته وأبنائه وأشقائه وسائر افراد العائلة، بأحر وأصدق التعازي التي نكررها اليوم باسمي وباسم الحكومة.. أما من حيث المسؤولية عن الجريمة وما نجم عنها، فقد بادرت الحكومة الى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتدارك الانعكاسات الأمنية والنقدية التي يمكن أن تنجم عن الجريمة النكراء، أو تلك التي قد تعمد يد الشر التي ارتكبت الجريمة الى افتعالها. كما بادرت على صعيد المسؤولية القضائية الى إحالة الجريمة على المجلس العدلي. وعينت قاضي تحقيق عدلي مشهود له بالنزاهة والكفاية والتشدد بالحرص على استقلالية القضاء. كما انها شجعت بالتجاوب الفوري، مبادرة الاستعانة بالخبرات الأجنبية. لما تبين للقضاء محدودية الخبرات المحلية، فتمت الاستعانة بخبراء سويسريين. كما تلقفت بترحيب مبادرة التعاون التي أعرب عنها الأمين العام للأمم المتحدة، وترحب بكل مبادرة تعاون لمواكبة التحقيق والمساعدة في كشف الجناة من أي جهة أتت. وفي مجال التحقيق تصر الحكومة على متابعته والاسراع به وصولاً الى اكتشاف الجناة وجلبهم أمام العدالة وإنزال أشد العقوبات بهم».

واعتبر كرامي ان «اطلاق التهم السياسية وتحويلها الى مسؤوليات جزائية وتوزيع المسؤوليات العشوائية على أساسها والانتقال من السجالات السياسية التي سبقت الجريمة، الى تحميل أطرافها المسؤولية عن ارتكاب الجريمة، فمنتهى الظلم والتجني. فمن ارتكب الجريمة لم ينتظر سجالاً سياسياً كي يُقدم على فعلته الشنعاء كما وليس من كلام سياسي مهما علا سقفه، يمكن أن يبرر أو يعطي ذريعة لعمل إجرامي كهذا، خصوصاً أن يد الاجرام ضربت في عهد الحكومة السابقة الوزيرين ايلي حبيقة ومروان حمادة ومرافقيهما، ولم تكن في حاجة الى أي ذريعة أو أي أجواء ناجمة عن أي سجال سياسي. كما ان قضية اغتيال الوزير حبيقة لم تحل الى المجلس العدلي إلا بعد عامين مع إحالة قضية محاولة اغتيال الوزير حمادة من جانب حكومتنا».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ورفض أن تُقدم الحكومة، كما يدعو البعض، على توزيع مسؤوليات ارضائية وتقديم ضحايا للرأي العام على أساس مسؤوليات مفترضة، فهذا ما لا يقبله الضمير، لأن الجريمة كبيرة وكبيرة جداً. ومن الظلم تحميل مسؤوليتها لأي كان من دون دليل قاطع، وخلافاً لقرينة البراءة المفترضة، إلا ان الحكومة تتعهد وفي ضوء نتيجة التحقيق، ان تحمل المسؤوليات المترتبة لمن يستحق، أكانت مسؤوليات تقصير أم مسؤوليات ارتكاب.

وقال: «أما أن تُعطل الحياة بانتظار نتيجة التحقيق فهذا ما لا يقبل به عاقل ولا يرتضيه وطني، فاستمرار الحياة السياسية والعامة لا يتعارض البتة مع متابعة التحقيق بكل فاعلية وجد. إلا ان دعوة تعطيل الحياة السياسية بانتظار نتيجة التحقيق، تشوبها شبهة الرغبة بتعطيل اجراء الانتخابات النيابية بقصد ادخال البلاد في مجهول اللاشرعية والفراغ الدستوري. إن الحكومة عازمة بالتعاون مع مجلسكم الكريم على اجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية وهي حريصة كما مجلسكم الكريم على عدم إدخال البلاد في اللاشرعية والفراغ».

أما على صعيد المسؤولية السياسية، عمدت الحكومة ومنذ لحظة ارتكاب الجريمة الى الدعوة الى اجراء حوار بين القوى السياسية كلها بغية الوصول الى تفاهم وطني عام لكيفية مواجهة المرحلة الخطيرة الناجمة عن الجريمة والتفاهم حول الباقي من مهام تقوم به هذه الحكومة وخصوصاً لجهة اجراء الانتخابات النيابية والاشراف عليها. وهي لا تزال تدعو جميع الأطراف الى التحاور مع دعوة الحوار هذه لتجنيب البلاد المخاطر التي اراد مرتكبو الجريمة أن يرجوها فيها.

ولفت كرامي الى انه «على صعيد المطالب الوطنية العامة وخصوصاً لجهة مطلب الاستقلال والسيادة والقرار الحر وتصحيح العلاقات مع الشقيقة سورية، وما يُحكى عن تدخل المخابرات والنظام الأمني وما سوى ذلك، تذكر حكومتنا أن الموروث في هذا المجال والذي شارك في بنائه معظم المعترضين اليوم مشاركة فاعلة وشبه دائمة منذ اثنتي عشرة سنة كبير وكبير جداً، ويشكل أساس المشكو منه ان لجهة التغاضي المتمادي عن تنفيذ اتفاق الطائف، وإن لجهة التغاضي المتمادي عما يسمى بتدخل الأجهزة وإن لجهة العمل المتمادي على بناء نظام فساد وإفساد مالي، يستند الى نظام اقطاع طائفي مذهبي ويحتمي به». وشدد على «حرص الحكومة أشد الحرص على الاستقلال والسيادة والقرار الحر». ودعا الجميع الى التبصر ووقف الانجرار وراء الاستقواء بالخارج والحؤول دون استخدام المطالب الوطنية اللبنانية كأداة في الصراع الدائر في المنطقة العربية وعليها.

وعلى صعيد المطالب بعينها وبعيداً من أي تدخل خارجي، دعا كرامي الى «حوار يتم فيه التفاهم على كيفية تنفيذ اتفاق الطائف الذي تعتمده حكومتنا كسقف لتحركها، وعلى كيفية تفكيك ما ركب من انتهاكات له خلال اثنتي عشرة سنة، بالتغاضي المتمادي والعمل المتمادي اللذين سبق وأشرنا إليهما، والتي كنا ولا نزال ضدها وخارج إطارها لكوننا وطيلة المدة المشار اليها كنا في المعارضة. وموقفنا في هذا المجال لا لبس فيه فنحن مع تنفيذ اتفاق الطائف نصاً وروحاً وإنما بالتفاهم والحوار مع جميع المعنيين بتنفيذه معنا، وندعو الجميع الى المشاركة في هذين التفاهم والحوار. وقد يكون الاتفاق على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري وبتفاهم ومواكبة الجميع المدخل الحقيقي والعملي لمثل هذين التفاهم والحوار».

وقال: «ان حكومتنا شديدة الحرص على التعاون مع مجلسكم الكريم لتحقيق الأهداف الوطنية التي أشرنا اليها، ولإخراج البلاد بمقتضى المسؤولية الوطنية العامة من المحنة التي ارادت يد الجريمة والشر أن ترجنا فيها. ونكرر أمام مجلسكم الكريم دعوتنا الجميع الى الحوار للتفاهم على أسس تحقيق تطلعاتنا الوطنية المحقة والمحافظة على علاقاتنا المميزة مع سورية وإعادة بنائها على اساس المصالح المشتركة والشراكة السوية الجادة في مواجهة العدو الصهيوني، والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل من البلدين في إطار من التعاون والتضامن الهادفين الى تمتين العلاقات وتطويرها في اتجاه العالم العربي بكامل مداه وأبعاده».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية